الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك القطرية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
الجمهورية اليمنية

هيكل صناعة الصيد وخصائصها

المصايد البحرية

تقوم أنشطة الصيد في اليمن على قطاعين هما: (أ) القطاع الحِرَفي التقليدي، (ب) والقطاع الصناعي. (أ) القطاع الحِرَفي التقليدي - تشير التقديرات إلى أن قطاع الصيد الحِرَفي يعمل به نحو ٣٢٢ ٤١ صياد يستخدمون ١٥٧ ٩ قارباً (منها ٤٧٥ ٨ قارباً مزودة بمحركات خارجية، و ٦٨٢ قارباً مزودة بمحركات داخلية). والقوارب المستخدمة في المصايد التقليدية من ثلاثة أنواع، هي: العربي (وهي قوارب كبيرة تسمي الصنبوق ويتراوح طولها بين ١٢-١٥ متراً ومزودة بمحركات تتراوح قوتها بين ١٥٠-٢٥٠ حصاناً)؛ والغديفي (وهي قوارب يبلغ طولها ١٠ أمتار)؛ والهوري (وهي قوارب يتراوح طولها بين ٦-٨ أمتار) ومزودة بمحركات خارجية تتراوح قوتها بين ١٥-٧٥ حصاناً. وتصنع قوارب الصنبوق من الخشب أو من الألياف الزجاجية، بينما تصنع قوارب الغديفي والهوري من الألياف الزجاجية. وغالباً ما يكون شراء القوارب الجديدة، ومعدات الصيد والمحركات بإعانات يقدمها صندوق تشجيع الزراعة وإنتاج الأسماك، أو بقروض من بنك الائتمان التعاوني. ويستخدم الصيادون الحِرَفيون طرقاً مختلفة في الصيد تبعاً لأنواع الأسماك وموسم الصيد. ومن بين هذه الطرق الشِباك الكيسية، والخيط والبوصة، والشباك الخيشومية والفخاخ. وقد بلغ مجموع مصيد القطاع التقليدي ٢٠٥ ١٠٨ طناً في ١٩٩٨. وكانت أهم الأنواع هي التونة، وأسماك سليمان الكبيرة، والسردين، والماكريل، والباراكودا، والمرجان، وسمك موسى، والروبيان، واللوبستر، والصبيد. (ب) القطاع الصناعي - توجد ٢٣ شركة للصيد في القطاع الصناعي تعمل في المياه اليمنية، و ١١ شركة في البحر الأحمر، و١٢ شركة في خليج عدن وبحر العرب. وقد بلغ مصيد هذه الشركات ٨٥٨ ١٧ طناً في ١٩٩٨، معظمها من أسماك القاع والصبيد. وفي ١٩٩٨، كان أسطول الصيد الصناعي يضم ١٣١ قارباً، منها ٦٣ قارباً في البحر الأحمر و ٦٨ قارباً في خليج عدن وبحر العرب. وقد بلغ مجموع المصيد ٨٥٨ ١٧ طناً، منها ١٨٦ ٤ طناً من البحر الأحمر، و ٦٦٩ ١٣ طناً من خليج عدن وبحر العرب. وهذه القوارب مسموح لها بالصيد في المياه التي تبعد عن الساحل أكثر من ستة أميال في البحر الأحمر، وخمسة أميال في خليج عدن وبحر العرب. وهذه المراكب مملوكة جميعها للقطاع الخاص الأجنبي والمحلي. وقد أنشأت الحكومة ميناءين للصيد وأقامت عدداً كبيراً من مرافق وتسهيلات الصيد على طول الساحل، بما في ذلك تسهيلات للتخزين المبرد، ومصانع الثلج، وورش الإصلاح، ومستودعات الوقود، وتسهيلات التجهيز والتعبئة، ومخازن لمعدات الصيد. ويساهم القطاع الخاص الآن في تطوير قطاع مصايد الأسماك، وقد أقام بعض المستثمرين مصانع للثلج، وأسواق الأسماك، ومصانع التعبئة، وغير ذلك من الخدمات.

المصايد الداخلية

لا توجد مصايد داخلية في اليمن نظراً لعدم وجود أنهار أو بحيرات في اليمن.

استغلال المصيد

يتم تجميد مصيد القطاع الصناعي والسفن في عرض البحر دون تجهيز. ويعاد شحن هذه المنتجات إلى الأسواق الصينية والأوروبية، ويباع بعض هذه المنتجات في البلدان العربية.

ويباع إنتاج القطاع الحِرَفي طازجاً أو مجمداً في الأسواق المحلية. ويتم عادة تمليح أو تجفيف لحم سمك القرش بالمناطق الداخلية من اليمن. وتنقل كميات كبيرة من الأسماك الطازجة في سيارات ثلاجة أو في صناديق مع غمرها بالثلج، إلى المملكة العربية السعودية، ومصر والأردن. وتباع بعض كميات السردين في الأسواق المحلية في حضرموت، ولكن معظم كميات المصيد (ما يقرب من ٠٠٠ ٣٠ طن) يتم تجفيفها على الساحل وتستخدم في علف الحيوان. ويقوم عدد من شركات القطاع الخاص بتصدير اللوبستر حياً إلى دُبي. وتباع أسماك الصبيد طازجة لشركات القطاع الخاص لتجهيزها وتصديرها مجمدة إلى البلدان الأوروبية.

الحالة الراهنة لصناعة صيد الأسماك

حققت صناعة صيد الأسماك تقدماً ملموساً خلال العشرين سنة الماضية. فقد تحسن إنتاج القطاع الحِرَفي بفضل برامج الدعم الحكومي الممولة من مشروعات تنمية الثروة السمكية وصندوق تشجيع الزراعة وإنتاج الأسماك، عن طريق تقديم إعانات للصيادين لشراء قوارب الصيد الحديثة، ومعدات الصيد وغيرها من التجهيزات مثل الأوناش والفخاخ، وصناديق حفظ الأسماك والمحركات القوية. وكان مما عزز تطور صناعة صيد الأسماك أن الحكومة نشطت في إقامة الموانى، والطرق، وشبكات الاتصال اللاسلكي، ومصانع الثلج، وورش الصيانة، ومخازن التبريد وغير ذلك من التسهيلات في أنحاء اليمن. ويقوم القطاع الحِرَفي التقليدي باستغلال نحو ٨٥ في المائة من الموارد السمكية، بينما يقوم القطاع الصناعي باستغلال نسبة ١٥ في المائة من الموارد السمكية.

ويحتل قطاع الثروة السمكية المرتبة الثالثة في الأهمية في اقتصاد اليمن. ويبلغ مجموع مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما يقرب من ١٥ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٠٠٠ ٢٢٠ نسمة يعتمدون على الصيد كمصدر رئيسي للدخل.
وتمثل الأسماك بنداً رئيسياً ومتزايداً في غذاء السكان في اليمن. وبقدر تجدد الموارد السمكية، يمكن التوسع في استغلالها لتلبية الطلب المتزايد عليها في الأسواق المحلية وأسواق التصدير. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يستوعب قطاع مصايد الأسماك نسبة متزايدة من القوى العاملة الوطنية في المستقبل.

الطلب

تدرك اليمن، بسكانها الكثيرين، أهمية زيادة كمية المصيد السنوية للمساعدة في ضمان الأمن الغذائي لسكانها. ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين. أولاً، بإجراء دراسات لتقدير حجم المخزونات السمكية لمعرفة المخزونات المتاحة في الوقت الحاضر؛ ثانياً، دراسة أنواع الأسماك الموجودة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة، وخصوصاً الأسماك المهاجرة، مثل التونة، والماكريل، والمارلين، وكذلك باستغلال الأسماك التي تعيش بالقرب من السطح. وبناء علية، يجب اتباع سياسة رشيدة ومستدامة لاستغلال الموارد السمكية.

آفاق التنمية

قامت سفينة أبحاث دكتور فريدتجوف مانسين (Dr. FRIDTJOF NANSEN)، خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٥، بإجراء دراستين استقصائيتين لتقدير المخزونات السمكية في خليج عدن وبحر العرب. وقد أشار في تقديراته إلى أن حجم الكتلة الحية من الأسماك كان في حدود ٠٠٠ ٢٣٠ ٢ طن (في ١٩٧٣) و ٠٠٠ ٧٥٤ طن (في ١٩٧٥).
ومع ذلك، ففي ١٩٨٩-١٩٩٠، قام مركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية، بمساعدة سفينة أبحاث Ictiolog السوفييتية بإجراء مسح لتقدير المخزونات السمكية في منطقة ثلاثة أميال من المياه الإقليمية اليمنية في خليج عدن وبحر العرب. وقد أشارت التقديرات التي أسفرت عنها هذه الدراسة إلى أن الكتلة الحية من أسماك السطح (السردين، وأسماك الماكريل الصغيرة، والأنشوجة) تبلغ ٠٠٠ ٤٥٠ طن، موزعة أساساً بمياه حضرموت، والمهارة، وعدن. وقد قُدّرت الكتلة الحية من أسماك القاع بنحو ٠٠٠ ٤٥٨ طن، بينما قُدّرت الكتلة الحية من الأسماك التي تستخدم في إنتاج مسحوق السمك بنحو ٠٠٠ ٢٤٧ طن، والكتلة الحية من الروبيان واللوبستر والصبيد بنحو ٠٠٠ ٢٠ طن.
ولم تُجر أي دراسات كاملة لتقدير المخزونات السمكية في البحر الأحمر. ومع ذلك، توجد بعض الأرقام المتاحة بشأن مخزونات أنواع معينة من الأسماك. ففي ١٩٨٥، جاء في تقديرات أبوهلال أن المصيد المسموح به من الروبيان بالمناطق الساحلية يبلغ ٢٧٠ طناً، بينما جاء في تقديرات ويلزاك وجودموندسون (Walezak and Gudmundsson) أن هذه الكمية تبلغ ٠٠٠ ٢ طن. وفي ١٩٧٢، جاء في تقديرات آجر (Agger) أن المصيد السنوي من أسماك الشبوط يبلغ نحو ٧٠٠ طن. وتشير تقديرات مركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية إلى أن المصيد السنوي من أسماك القاع في البحر الأحمر يبلغ نحو ٠٠٠ ٤٥ طن. وتشير بعض التقارير إلى وجود مخزونات وفيرة من الأسماك التي تعيش في المياه القريبة من السطح في مياه اليمن، ولكن لا توجد أرقام محددة.

وقد أشارت دراسة بعنوان "دراسة عن تلوث الشواطئ في الساحل الشمالي لخليج عدن، ١٩٩٦" - اشترك في إجرائها مركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية، وجامعة صنعاء وجامعة عدن - إلى أن هذه المياه تقطنها خمسة أنواع من السلاحف البحرية.
وهذه الأنواع هي: green turtle، و leatherback، و hawksbill، و loggerhead، و ridley turtles. وتعد منطقة غرب خليج عدن منطقة تغذية، بينما تعد منطقة شارما (بمحافظة حضرموت) منطقة فقس.
وتوجد في مياه اليمن سبعة أنواع من خيار البحر. والنوع التجاري هو sandfish (Holothuria sabra)، الذي يتم صيده بالمنطقة الغربية من محافظة عدن (في راسالارا وخور عميرة).

البحوث

مركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية، الذي أقيم في ١٩٨٣، هو الجهة المسئولة عن إجراء البحوث السمكية في اليمن. وقد وضع المركز برامج للبحوث الغرض منها توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتصلة بتطوير الموارد البحرية وإدارتها في اليمن. وتفيد هذه المعلومات أيضاً شركات القطاع الخاص المعنية بإنتاج الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بمصايد الأسماك.
وقد أسنِد هذا الدور إلى مركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية، وقام المركز بالفعل بتنفيذ عدد من مشروعات وبرامج البحوث التي تغطي مجالات مختلفة، مثل تقدير الموارد السمكية، والبحوث البيولوجية والبيئية، وبحوث تربية الأحياء المائية. وقد أدخِلت بعض التغييرات على مشروعات وبرامج المركز في الفترة الأخيرة، نظراً للحاجة الملحة إلى دراسة المشكلات التي تواجه القطاعين الحِرَفي والصناعي. وقد حقق صندوق تشجيع الزراعة وإنتاج الأسماك نتائج مهمة في قطاع تربية الأحياء المائية.

وفي سنة ٢٠٠١، قدّم صندوق تشجيع الزراعة وإنتاج الأسماك دعماً لمركز بحوث علوم البحار والموارد البحرية بما قيمته ٣١ مليون ريال يمني لمركز بحوث الأحياء المائية، لتمكين هذا المركز من إجراء تجارب على تربية الروبيان.

المعونـة

أعلنت حكومة الجمهورية اليمنية أن تنمية قطاع الثروة السمكية تمثل أولوية متقدمة بالنسبة لها. وتعتزم الحكومة توجيه اهتمام كبير لتحسين قدرات الصيادين الحِرَفيين وتحديث هذا القطاع بتزويده بأحدث معدات وتكنولوجيا الصيد، وكذلك بتوفير فرص التدريب للشبان الراغبين في العمل في قطاع صيد الأسماك.